## المحاضرة السادسة:

## الاقتباس مفهومه وطرقه وشروطه

يتميز العصر الحالي بالثورة المعرفية وتراكم المعلومات وسرعة تخزينها واستعادتها، وكتابة البحوث وإجراء الدراسات، لذا تتطلب عملية إعداد البحوث والدراسات العلمية الاستعانة بالمراجع والمصادر المختلفة، كما تتطلب توثيق الأفكار التي استعان بها الباحث أو تمت الإشارة إليها، وتوثيق المراجع التي اعتمدها في دراسته[1].

**1-الاقتباس (التقميش)[2]:**

يعتبر الاقتباس من العناصر الجوهرية والضرورية في كتابة البحوث والدراسات العلمية، وبهذا فلا بد على الباحث خلال إنجازه لبحثه أو دراسته من الاستعانة بآراء الآخرين وأفكارهم لغرض المناقشة أو التعزيز أو الدحض وغيرها.

وأمام ضرورة لجوء الباحث إلى الاقتباس، فإن عدم مراعاة قواعد هذا الأخير قد تعطي انطباعا سلبيا عن البحث من الناحية الشكلية أو الضمنية، **ولذا فعلى الباحث أثناء عملية الاقتباس التقيد بمجموعة من القواعد الأساسية وهي:**

**1-1-الأمانة العلمية:** يلتزم من خلالها الباحث أو الطالب بضرورة الإشارة إلى المرجع الذي تم الاقتباس منه، وعليه ألا ينتحل جهود الآخرين وأفكارهم.

**1-2- الدقة وعدم تشويه المعنى:** بمعنى أن يحاول الباحث عند القيام بالاقتباس أن يعطي الفكرة معناها الحقيقي الذي يقصده الكاتب الأصلي، وألا يُحرف أو يغير أو يشوه الفكرة أو المعنى المقتبس؛ فقد يؤدي أحيانا حتى عدم الدّقة في التشكيل أو النقل إلى تغيير المعنى.

**1-3-الموضوعية في الاقتباس:** ومرد ذلك بأن لا تقتصر عملية الاقتباس والشواهد التي يقوم بها الباحث أثناء بحثه على الكتابات التي تتضمن أفكار تؤيد رأيه فحسب، ويهمل كتابات الآخرين

---

[1] محمد عبيدات، وآخرون، المرجع السابق، ص 163.

[2] التقميش، لغة: هو جمع الشيء من هنا وهناك. وفي الاصطلاح، هو جمع مادة البحث. فكما تصنع الثياب من القماش، كذلك تصنع الأبحاث من المواد أو المعلومات المجمعة من المصادر والمراجع. ينظر: مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص 69.

الذين يحملون وجهات نظر مغايرة أو مخالفة لرأيه ووجهة نظره، مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ.

**1-4-الاعتدال في الاقتباس:** ويقصد بهذه القاعدة أن لا يصبح البحث أو الدراسة مجرد اقتباسات واستشهادات بآراء الآخرين وأفكارهم، مع تغييب الباحث لشخصيته وأفكاره في الموضوع، أو قد يساهم مساهمة لا تكاد تذكر[3]، مما يجعل بحثه مجرد وعاء لنقل وسرد أفكار وآراء الآخرين[4]. ومن يقوم بحثه على حشدٍ كبير من الاقتباسات يكون مثل "الحائك الذي يصنع ثوباً من شتاتٍ من رقع أثواب الآخرين البالية". فلتكن الاقتباسات معقولة في عددها، موزعة عبر فصول البحث أو مباحثه، فتكون كالتطريز لهذا الثوب الذي هو من الباحث[5].

وهكذا يصبح فنّ الاقتباس يقتضي مهارة وموهبة مع توفر لدى الباحث خبرات علمية من ثقافة عامة وتاريخية، ومهارات أدبية وبراعة في الصياغة وبعد نظر وتمرس في تحليل ومعالجة المسائل التاريخية[6].

**2-أنواع الاقتباس:** ينقسم الاقتباس إلى نوعين وهما:

**2-1- الاقتباس الحرفي المباشر :(Direct Quotation)**

يقوم هذا الاقتباس على استعانة الباحث بفكرة لكُتاب آخرين في بحثه بشكل حرفي وكما وردت في المصدر الأصلي دون أي تبديل أو تغيير في كلماتها. ويلجأ الباحث في الغالب إلى هذا النوع من الاقتباس في حالة شعوره بأهمية المادة المقتبسة في تعزيزها لفكرة أو رأي يعالجه أو في حالة التعليق ونقد المادة المقتبسة. وفي حالة الاقتباس الحرفي يتم وضع الكلام المقتبس بين شولتين ("...")، مع وضع رقم الصفحة أو الصفحات التي أُخذ منها النص الأصلي.

**2-2-الاقتباس غير المباشر (Indirect Quotation)**

---

[3] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص ص 164-165.

[4] المرجع نفسه، ص 165.

[5] محمد عبد الكريم الوافي، المرجع السابق، ص ص 167-168.

[6] المرجع نفسه، ص 167.

أما الاقتباس غير المباشر فيتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي، أي أن الباحث يصوغ الفكرة المقتبسة بلغته وكلماته وأسلوبه الخاص، وقد يلجأ الباحث هنا إلى أحد الأسلوبين: إما بتلخيص المادة المقتبسة خاصة إذا كانت المادة كبيرة وأراد الباحث أن يقلص حجمها، أو بإعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية بلغة الباحث وبعبارات تختلف عن النص المقتبس منه؛ لكن مع الحفاظ على المعنى نفسه دون تشويه أو تغييره[7].

وليكن استعمال الباحث للاقتباسات في إطار المعقول من حيث عددها وتوزيعها عبر فصول ومباحث دراسته. ويضع كل مادة مقتبسة في محلها وفق ما يقتضيه سياق البحث؛ إما للبرهنة على فكرة، أو لدعم وجهة نظر، أو لدحض رأي، أو للتأكيد على صواب فكرة معينة، أو لترجيح رأي على آخر. ولا يستحسن أن يصل حجم الاقتباس إلى صفحة، بل وهناك من يقول بعدم جواز اقتباس نص يزيد عن ستة أسطر[8].

[7] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص ص 165-168.

[8] محمد عبد الكريم الوافي، المرجع السابق، ص 168. وللإطلاع أكثر على كيفية اقتباس النصوص من المصادر ينظر: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص ص 89-91.